واحدا وهو منقوض بالعارض وايضا الاختلاف
بالكمال والنقصان يقتضي الاهية كالذراع والذراع عن
من المقدار لا يوجب تغاير الماهية قال الشيخ صدر
الدين القونوي قدس سره في رسالة المبارزة اذا اختلف
حقيقة بكونها في شئ اقوى او اقدم او اشد او اولى
فكل ذلك عند المحقق راجع الى الظهور بحسب استعدادات
قوابلها دون تعدد واقع في الحقيقة الظاهرة اي حقيقة
كانت من معلم ووجود وغيرها فقابل المستعد لظهور
الحقيقة من حيث هي انما منها من حيث ظهورها في قابل
آخر مع ان الحقيقة واحدة في الكل والمفاضلة والتفاوت
واقع بين ظهوراتها بحسب الامر المظهر المقتضي تعين تلك الحقيقة
تعينا مخالفا للتعينة في امر آخر فلا تعدد في الحقيقة من
حيث هي ولا تجزية ولا تبعيض وقيل لو كان التفاوت
والعلم يقتضيان زوال العشق ووجود المعلوم للعالم
كل ضوء وعلم كذلك فيصح لو لم يقصد به الحكم بالاختلاف في
الحقيقة ثم ان مستند الصوفية فيما ذهبوا اليه هو
الكشف والعيان لا النظر والبرهان فانهم لما توجهوا الى الحق
تعالى سبحانه بالتوبة الكاملة وتفريغ القلب بالكلية عن
جميع التعلقات الكونية والقوانين العلمية مع تو خل العزيمة
ودوام الجمعية والمواظبة على هذه الطريقة دون فترة
ولا تقسم خاطر ولا تشتت عزيمة من الله سبحانه عليهم
بنور كاشف يريهم الاشياء كما هي وهذا النور يظهر
في الباطن عند ظهور طور وراء العقل ولا يستبعد في
وجود ذلك فوراء العقل اطوار كثيرة يكاد لا يعرف
عددها الا الله تعالى ونسبة العقل الى ذلك النور كنسبة
الوهم الى العقل فكما يمكن ان يحكم العقل بصحة ما لا يدركه
الوهم كوجود موجود خلا لا يكون خارج العلم ولا داخله
كذلك يمكن ان يحكم ذلك النور الكاشف بصحة ما لا يدركه العقل
كوجود حقيقة مطلقة محيطة لا يحصرها التقييد ولا يقيدها
التعين مع ان وجود حقيقة كذلك ليس من هذا القبيل
فان كثيرا من الحكماء والمتكلمون ذهبوا الى وجود الكلي الطبيعي
في الخارج وكل من تصدى لبيان امتناعه بالاستدلال
لا يخلو بعض مقدماته عن شائبة الاختلال والمقصود منها
رفع الاستحالة العقلية والاستبعادات العادية عن هذه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)